التأسيس النظري لعلم المصطلح

ملخص

من الضروري في البداية أن ننظر إلى المسألة المصطلحية في إطارها التأسيسي و مجالها العلمي ؛ فالاهتمام بالمصطلح أدى إلى نشوء دراسات في مجال البحث المصطلحي و هي تندرج ضمن ما أطلق عليه " علم المصطلح " أو " المصطلحية " ؛ و هو علم لساني حديث العهد حيث أدت إليه النظرة المعمقة في المصطلحات المولدة من أجل الحديث عن كل ما هو جديد من المفاهيم في شتى العلوم والميادين المختلفة .

د.زهيرة قروي
كلية الآداب واللغات
قسنطينة،
الجزائر

Abstract

At the beginning, it is necessary to consider the terminological problem in its basic environment .Together with its scientific field , the consideration of the " term " has led to the birth of many studies in the field of the " terminological research ", such as it has come to be known as " terminology".

In fact, it is a modern linguistic science which has been given a deeper view in " terms " in order to speak about all what is new in different sciences and fields.

حظي هذا المبحث باهتمام بالغ من قبل اللسانيين والمختصين حيث عالجوا أسسه النظرية والتطبيقية و العلاقات التي تربطه بالعلوم و المباحث الأخرى، ذلك أن " علم المصطلح " هو العلم الذي يبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية و التقنية و بالتالي فهو يقتصر على دراسة العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية المتعلقة بحقل واحد من حقول المعرفة

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2008.

يقول " ألان ري " (Alain Rey) : « علم المصطلح هو دراسة منظمة (étude systématique) للمصطلحات التي تشير إلى المفاهيم أو التصورات و هي العناصر الأساسية التي تميز هذه الدراسة »[1] .

و مما يلاحظ في هذا المجال أن جل الباحثين ارجعوا تشكيل هذا العلم إلى الغرب في نهاية الثامن عشر نتيجة الاهتمام المتزايد بقضية المصطلحات اثر التقدم العلمي الذي ميز الدول الأوروبية . حيث تتبع " توفيق الزيدي " ظهور هذا المصطلح عند الغربيين و أشار إلى أن أول استخدامه في أوروبا كان في القرن الثامن عشر و كعادة الغربيين في التأريخ لألفاظهم و مصطلحاتهم درسوا تاريخية هذا المصطلح في ثقافتهم في مختلف مدلولاته ، بداية من استعماله الأول في القرن الثامن عشر لدى (Sébastien Mercier) فظهوره بفرنسا سنة 1801 لدى (Christian Gottfried Schuly) ثم استعماله العلمي بانجلترا سنة 1837 لدى (William Whewell) [2]، كما يعد العالم الألماني " أوجن فوستر " (Eugen Wuster) (1898 – 1977) معلما مهما في التطور النظري و العلمي لعلم المصطلح ، إذ وضع الركيزة الأساسية التي انبنت عليها النظرية العامة في المصطلحية .

و هنا و ما دمنا بصدد البحث المصطلحي علينا أن ندقق النظر في مصطلحات متعددة تكرر تواردها في الدراسات المصطلحية الحديثة و وضعت كمقابلات ترجمية للمصطلح الفرنسي (La Terminologie) و هي : { علم المصطلح – المصطلحية – علم المصطلحات – علم المصطلحية – الاصطلاحية } على النحو الذي يوضحه الشكل الآتي :

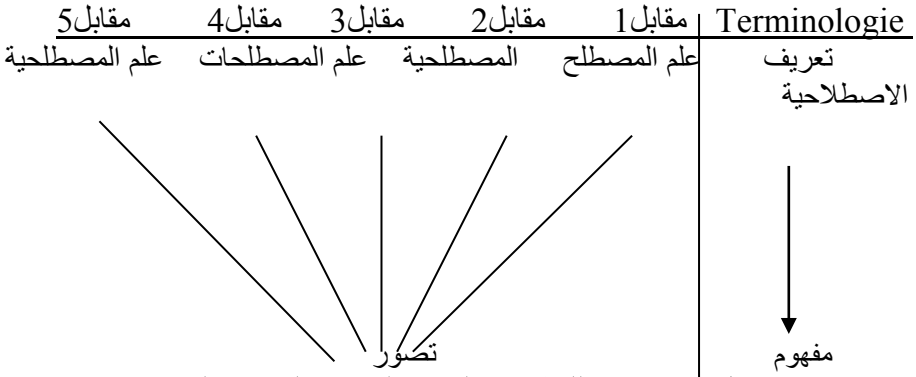

فمن خلال تتبع هذا اللفظ في الكتب العربية الحديثة نلمس تباينا في وضع المعادل العربي لهذا المصطلح حيث ترجمه " علي القاسمي " إلى : [مصطلحية –

علم المصطلحات – علم المصطلح] فيقول : « تبحث المصطلحية في المصطلحات اللغوية و العلاقات القائمة بينها ، و وسائل وضعها ، و أنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم »[3]و يقول في موضع تال : « و بهذا المعنى يكون علم المصطلحات فرعا خاصا من فروع علم الألفاظ أو المفردات (Lexicology) و علم تطور دلالات الألفاظ (Semasiology)»[4]، فضلا عن استخدامه " علم المصطلح " كعنوان لكتابه . أما " محمد حلمي هليل " فانه ترجم اللفظ إلى " علم المصطلحية " ؛ فبعد أن أشار إلى الجهود التي بذلت في النمسا و تشيكوسلوفاكيا و ألمانيا و الاتحاد السوفيتي لإرساء هذا العلم و التي أدت إلى تشكيل و خلق مدارس في البحث المصطلحي يقول : « و أصبح البحث في المصطلحات الفنية و نقل المعرفة و المهارات التقنية من لغة لأخرى يشكل علما جديدا يطلق عليه علم المصطلحية »[5] .

هذا لاشك دليل على مدى الاضطراب و الاختلاف و عدم الاستقرار في مجال ترجمة الدخيل من المصطلحات الأجنبية ، حيث انسحب الأمر على لفظة (Terminologie) في حد ذاتها و هي تعتبر أنموذجا حيا لما هو عليه الوضع الراهن في ميدان الترجمة ؛ فهذا " توفيق الزيدي " يطلق على هذا العلم الجديد اسم " اصطلاحية " أما " المصطلحية "فقد انبثقت – حسب رأيه - عن " الاصطلاحية " و عليه فالاصطلاحية و المصطلحية شيئان مختلفان لكل منهما مجالاته و رجالاته يقول : « غدت مسألة المصطلح عند الغرب موضوع علم مستقل هو الاصطلاحية La terminologie »[6]، و يقول في موضع آخر : « عن الاصطلاحية كان عملها الوليد المصطلحية La terminographie التي تعنى بالجانب التطبيقي ، و كان واضع هذه التسمية الفرنسي Alain Rey ، فان عنيت الاصطلاحية بالجانب النظري و بمسألة الاصطلاح عامة فان المصطلحية عنيت بالمصطلحات جمعا و دراسة و نشرا ، و إن تكامل العلمان فمعالجتهما من اختصاص الاصطلاحيين Les terminographes و المصطلحيين les terminologues »[7]

إن أساس هذه التفرقة التي وضحها " توفيق الزيدي "من خلال مفهومي / اصطلاحية و مصطلحية / نجد " عبدا لسلام المسدي " – من قبل – قد دقق النظر فيها من خلال استخدامه لمفهومين اثنين هما:{علم المصطلح والمصطلحية} حيث قابل مصطلحية ب(Terminologie) و علم المصطلح ب (Néologie) مبينا أن " المصطلحية "علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف و الإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي. أما "علم المصطلح " فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الاستثمار و هو « توأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي الضابط لقواعد النشأة و الصيرورة »[8]

و هكذا فبين علم المصطلح و مصطلحية العلم فرق ؛ فنحن – حسب رأيه – نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس ، و الإنسان منذ القدم علم اللغة قبل أن يضع للغة علما[9].

أما " فاضل ثامر " فانه يجعل " علم المصطلح " أو "المصطلحية " مترادفين

فيقول : «علم المصطلح أو المصطلحية Terminology علم قديم جديد هدفه البحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية و المصطلحات اللغوية التي تعبر عنها »[10] . أما المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات فان مؤلفيه يفضلون استخدام المقابل العربي " مصطلحية " أو " علم المصطلحات"[11] و هو اللفظ الذي استخدمه أيضا " مبارك مبارك في " معجم المصطلحات الألسنية [12]؛ بينما يستخدم " محمد الديداوي " المعادل الترجمي "مصطلحيات " موضحا دورها في التمكين من التواصل المتخصص باعتبارها الدراسة الميدانية لتسمية المفاهيم المنتمية إلى ميادين مختصة فيقول :

« المصطلحيات تبحث عن تسمية أو تسميات لمفهوم ما منتقلة من المعنى إلى المبنى و غالبا ما تشمل المصطلحات المتخصصة »[13] .

إن هذا التعدد المصطلحي – لا شك – دليل على عدم الاستقرار في مجال المصطلح العلمي و هو إشارة إلى ما تعرض له المصطلح من فوضى في نقله من لغة مصدر(La langue source) و هي لغة الدخل (in put) إلى لغة هدف (La langue cible) و هي لغة الخرج (out put) بالإضافة إلى عدم توحيده عند الباحثين ؛ و السبب راجع – فيما يبدو – لفاسي الفهري إلى« غياب تمثل نظري للقضية المصطلحية ، و إلى عفوية المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح »[14]و في رأيي فهذه الأزمة المصطلحاتية إنما ترجع – في الواقع – إلى عملية ترجمة المصطلح و محاولة إيجاد اسم لم ينتجه الفكر الهدف ، ذلك أن الترجمة هي تعبير عن المفهوم الخاص بواسطة دال ثان يعمل في نظام لغوي مختلف ؛ أي أنها – كما يقول السعيد خضراوي : « محاولة إيجاد مصطلح لمصطلح و بعبارة أدق فهي مصطلح داخل مصطلح »[15]. لهذا اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم الثقافية (اليونسكو) بضرورة التوحيد المصطلحي داخل منظومة الأمم المتحدة و دعا مكتب تنسيق التعريب في العالم العربي بالرباط إلى وضع مبادئ من أجل التوحيد حتى يكون المصطلح المختار أو المترجم موحدا و صالحا لرواجه و استدامته يقول "فاسي الفهري " : « الا أن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لا تكفي ، و أن توليد و توالد المفردات يخضع لمبادئ و قيود نظرية و منهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو المصطلحية »[16] ؛ حيث تتضمن وظيفة هذا العلم في البحث و التحري لاستخراج قوائم المصطلحات كما تمكننا من التعرف على معاني هذه المصطلحات . من هذا المنطلق فهناك نوع من التقارب و التعاون بين اللسانيات و المصطلحية و اليوم تعد اللغة و المصطلحية من حقول البحث المعترف بها في مجال اللسانيات التطبيقية حيث تغدو المصطلحية بحثا باللغة في لغة البحث في اللغة على حد تعبير " عبد السلام المسدي "[17] ؛ على هذا الأساس حظي هذا المبحث باهتمام بالغ من قبل اللسانيين و المختصين فعالجوا أسسه النظرية و التطبيقية و العلاقات التي تربطه بالعلوم الأخرى و بخاصة التوليد (Etymologie) و المعجمية (Lexicologie) ، حيث اعتبر بعضهم المصطلحية امتدادا و استمرارا لعلم المعجم و فرعا من فروعه و اعتبرها بعضهم الآخر علما منفصلا عن المعجمية ؛ و من هؤلاء نذكر " ابراهيم بن مراد " (من جمعية المعجمية التونسية) الذي يعتبر المصطلحية فرعا من علم المعجم و الذي سماه

" بالمعجمية المختصة " ، على اعتبار أن علم المعجم يضم قسمين رئيسيين هما : "المعجمية العامة " و ينصب اهتمامها أساسا على ألفاظ اللغة العامة ، ثم " المعجمية المختصة " و قوامها المصطلحات المختصة بكل مجال معرفي معين . فالمعجمية العامة تبحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع مصادر و مستويات مختلفة. أما المعجمية المختصة فتبحث في المصطلحات من حيث مكوناتها و مفاهيمها و مناهج توليدها [18].

أما " الفاسي الفهري " فانه يفرق بين " المعجم العام " و " المعجم القطاعي " ذاهبا إلى أن المصطلحية إنما هي معجم قطاعي يسهم في تشييد بنائه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين ؛ و المعجم القطاعي في علاقة دائمة مع المعجم العام إذ يغرف الأول من الثاني ليختص و يستقل بعدد من المفردات [19]؛ و بموجب ذلك تمثلت عملية الصوغ الاصطلاحي بجلب اللفظ من الرصيد المشترك (العام) إلى الرصيد المختص. و الوحدة المعجمية على هذا الأساس إما أن تكون عامة فتكون بذلك لفظا لغويا عاما و تنتمي إلى الرصيد المشترك ، و إما أن تكون مختصة فتكون مصطلحا له خصائص تميزه عن اللفظ اللغوي العام و بالتالي تنتمي إلى الرصيد المختص ؛ وعليه فالمعجمية « تتناول الجزء من المعجم الذي يتشارك فيه متكلمو لغة ما من غير التمييز بين التخصصات فهي تنتقل من المبنى إلى المعنى و الهدف المتوخى منها هو إتاحة أداة مرجعية صالحة لكل الاستعمالات الاعتيادية للغة »[20]و هي بذلك « العملية التي تتضمن إعداد قوائم الكلمات و تقديمها باعتباره مادة معجمية »[21]. أما المصطلحية فهي تبحث عن تسمية أو تسميات لمفهوم ما و هي تتصل باللغة المتخصصة على النحو الذي يوضحه المخطط الآتي[22]:

من هذا ا ـمية هي دراسة
الحقول المعجمي ـة علم المصطلح
هي دراسة جدا ـاعتبارها أنظمة
مهيكلة و دالة ـ أن العلاقة بين
المعجمية و المص

أولا : ـالى مصطلحات
ذات تعريف و ت

ثانيا : يستخدم العمل المصطلحي هذه الوحدات نفسها لأغراضه أي أن النظام المصطلحي يتخذ قاعدته من بنية النظام المعجمي محولا إياه إلى منظومة حقيقية للتصورات .

من هنا يذهب " الفاسي الفهري " إلى ضرورة التقريب بين اللغة العامة أو المعجم العام و بين اللغة المختصة أو المعجم القطاعي الاصطلاحي حتى لا يبتعد التواضع عن الاصطلاح و حتى يظل الذهاب و الإياب بين المعجم العام والمختص قائما و فاعلا [24] ، فمن خصائص المعجم أنه متأسس على شيئين لهما امتداد في الواقع : الدال – المدلول ، و أهم ما يميز هذه الثنائية هو عدم الاستقرار لأنها قد تتحول عن مدلولها الأصلي و هذا التحول هو أساس تولد المصطلحات الجديدة و هو توليد اصطناعي مقصود يتعلق بالقيمة الدلالية الجديدة لبعض الوحدات المعجمية التي تسمح بظهورها في سياقات جديدة لم توضع فيها سابقا .

تأسيسا على ما تقدم يعرف " عز الدين البوشيخي " المصطلح فيقول : « هو كل كلمة تتميز بانتمائها إلى معجم خاص و باستعمالها من قبل المختصين في ميدان معرفي معين »[25].

فالمصطلح بهذا المعنى وحدة معجمية انتقلت من وضع الكلمة إلى وضع المصطلح و انتقلت تبعا لذلك من المعجم العام إلى المعجم الخاص ؛ إذ المصطلح في الأصل هو كلمة تفقد تدريجيا انتماءها إلى معجم اللغة العام مرسخة انتماءها الجديد إلى معجم خاص بقطاع معرفي معين ، تكتسب فيه مدلولا جديدا غير مدلولها الأصلي ، حيث يقوم المفهوم في هذا المجال بدور المدلول في درجة الاصطلاح الثانية . يوضح" عبد السلام المسدي " ذلك فيقول : « إذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح »[26]. و يقول في موضع آخر : « و إذا كانت الألفاظ المتداولة في رصيد اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح داخل الاصطلاح »27. و هنا يكمن جوهر الخلاف بين اللغة الاصطلاحية و اللغة العادية ، اللغة الخاصة و اللغة العامة ، حيث يتم تأسيس الأولى بشكل مضاعف انطلاقا من الثانية ، مما يكسبها صرامة و دقة تتناسبان و طبيعة المهام العلمية المنوطة بها .

بهذا المعنى فالمصطلح نظام إبلاغي موزع في ثنايا النظام التواصلي الأول وهو، من هذا المنظور، يمثل عنصرا في المنظومة المصطلحية ليؤدي ثمرة العقل للمادة اللغوية . و حتى يتسنى لهذه اللغة الاصطلاحية القيام بوظائفها العلمية، لابد من توافر شرطين أساسيين هما:

- **أولهما:** تمثيل كل مفهوم بمصطلح مستقل.
- **ثانيهما:** عدم تمثيل المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد

و بناء على ذلك يتمتع المصطلح بأحادية العلاقة القائمة بينه باعتباره دالا و بين المدلول الدال بدوره على المفهوم ، و كلما تدنى احترام أحادية العلاقة بين المفهوم و المصطلح تراجعت مصطلحيته و قل تمييزه عن الكلمة حتى و إن بقي الدال واحدا ؛ و يمكن أن نلخص عملية تحول الكلمة إلى موقع الوحدة المصطلحية كالآتي :

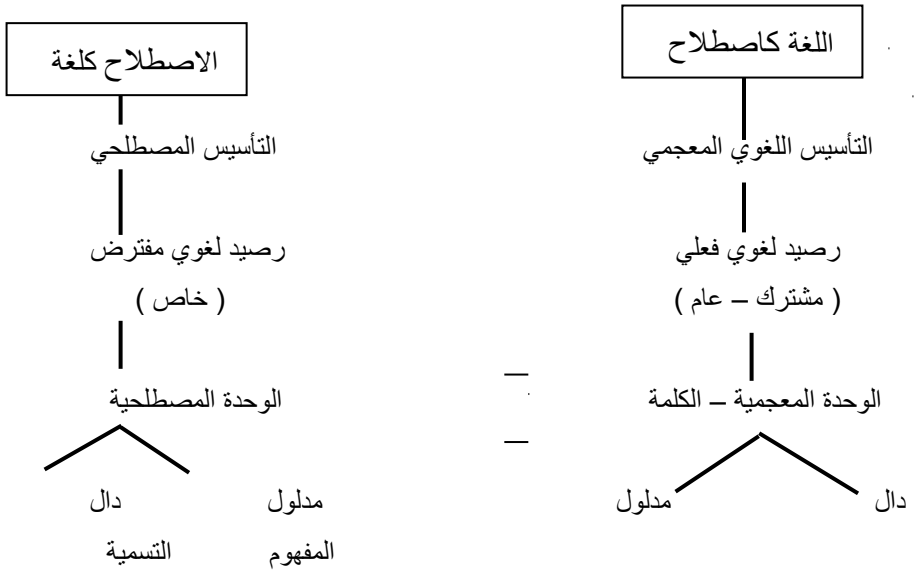

يتضح مما سبق أن الوحدة المعجمية هي محور الرصيد اللغوي الفعلي (المعجم العام – المشترك) و هي تخضع للتأسيس اللغوي المعجمي و تدرس ابتداء من الدال نحو المدلول ؛ أما الوحدة المصطلحية فهي محور الرصيد اللغوي المفترض (الخاص) و هي تخضع للتأسيس المصطلحي و يهتم بدراستها انطلاقا من المدلول نحو الدال ، حيث يعرف المدلول بالمفهوم و يعرف الدال بالتسمية [28]على اعتبار أن المصطلح هو مدخل للمفهوم الذي يمثل البنية التحتية أو العميقة للشيء المصطلح عليه . على هذا الأساس جاز تولد المفهوم العلمي في ذهن صاحبه قبل أن يتجلى اللفظ المناسب فيعمد إلى صياغته عن طريق وسائل التجريد الاصطلاحي ؛ إذ يتلخص الصوغ المصطلحي في جلب اللفظ من الرصيد الفعلي المشترك إلى الرصيد الاصطلاحي المفترض و ذلك بإضفاء معنى محدد على هذا اللفظ يطابق مفهوما أو تصورا معينا في إطار حقل موضوعي خاص ، فيكتسب اللفظ وضع المصطلح وخصائصه ويغدو جزءا من

المنظومة المصطلحية .

وهكذا تنشأ الوحدة المصطلحية بفعل انزياح الدال المعجمي عن مدلوله و توظيفه للدلالة على مدلول اصطلاحي خاص . إلا أن سمة الاعتباط الاقتراني فإنها تنعكس على كلمات اللغة كما تنعكس على رصيدها الاصطلاحي ؛ ذلك أن المصطلح شأنه شأن كل الحدود الوضعية يؤول إلى طبيعة اعتباطية (Arbitraire) و هذا ما يفضي بنا إلى القول إن معيار الاعتباط الذي هو مرآة العرفية هو النموذج الأوفى للجهاز الإبلاغي معجميا كان أم اصطلاحيا . ففي لسانيات "فرديناند دسوسير" العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية لأنها غير معللة و تخضع لمبدأ الاصطلاح و الاتفاق الجماعي ، و هو طرح له أهميته في مجال البحث المصطلحي ؛ و لعل القدرة على صوغ العلماء للمصطلحات إنما نبعت من معرفتهم بأن العلاقة بين الاسم و المسمى هي علاقة اعتباطية غير لازمة . يقول " حمزة قبلان المزيني " : « فلهذا الوعي باعتباطية العلاقة بين الدال و المدلول سهل عليهم تصور كون الانتقال من التسمية السابقة إلى التسمية الجديدة لا يزيد على إعمال الوسائل التي كانت سببا في صوغ التسميات السابقة في المقام الأول، كما يأتي نقل التسميات السابقة إلى مسميات جديدة من وعيهم بأن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة »[29]

رجوعا إلى هذا الاعتباط الاقتراني بين التسمية (الدال) و المفهوم (المدلول) فالمصطلح العلمي يمكن أن يتشكل من مورفيم حر واحد (un morphème libre) أو من عدة مورفيمات مستندا في الأساس على الطبيعة المرجعية لدلالة الأسماء ؛ حيث تتحدد مادة المصطلح في إطار الممارسة المعرفية داخل الجداول المعجمية الاسمية ، و بعبارة أخرى فالمداخل المصطلحية جلها يصاغ طبقا لآلية التوليد الاسمي ، و هذا التوليد الاسمي هو عماد الشحن الاصطلاحي غالبا و هو الذي يفجر المفهوم إلى مكوناته الدلالية .

اعتمادا على ما سبق ذكره تحدد خصائص الوحدة المصطلحية في ثلاثة عناصر رئيسية هي[30]:

- الوحدة المصطلحية هي علامة اسمية دالة بفعل اصطلاح من الدرجة الثانية
- الوحدة المصطلحية هي وحدة مفهومية في جدول مصطلحي .
- الوحدة المصطلحية هي وظيفة تصنيفية دالة على موقع المرجع في نظام استعماله و ميدان استغلاله (الحقل المعرفي) .

في إطار هذا التحديد العام للوحدة المصطلحية و لكي تتضح لنا طبيعتها ينبغي لنا أن نميز بينها و بين الوحدة المعجمية (الكلمة) على النحو الآتي :

تتسم الكلمة دلاليا بالتعدد حتى تلبي كل حاجات التواصل ؛ إذ أن العلاقة بين الكلمة و المعنى ليست أحادية ؛ فالكلمة الواحدة قد تتعدد معانيها ، والمعنى الواحد قد تتعدد الألفاظ الدالة عليه ، و يتحدد معناها في الاستعمال الفعلي انطلاقا من حصيلة القرائن أو الأدلة السياقية ، على اعتبار أن عماد الكلمة سياقها.

أما المصطلح فإنه يتمتع بأحادية العلاقة القائمة بينه و بين المفهوم و تتمثل في دلالة المصطلح الواحد على مفهوم واحد فضلا عن تعيين مفهوم واحد بمصطلح واحد في حقل معرفي محدد حيث أن معناه هو المفهوم الذي يدل عليه هذا المصطلح ، و تعتمد درجة وضوح معناه عاى دقة موضع المفهوم ضمن نظام المفاهيم و يمكن تمثيل هذه العلاقة كالآتي:

مصطلح ـــ مفهوم / حقل معرفي

وعليه فتفرد المعنى يمثل في المصطلحية الوضع الأمثل للعلاقة بين المصطلح و المفهوم ؛ إلا أنه قد يحدث تعدد دلالي حين يشير المصطلح إلى تصورين متمايزين لا ينتميان بالضرورة إلى نفس منظومة التصورات و هذا هو مرد اختلاف دلالات المصطلح الواحد باختلاف الاختصاصات و التصورات ؛ و معنى ذلك أن تعدد مفاهيم المصطلح الواحد مشروط بتعدد الحقول المعرفية التي تنتمي إليها هذه المفاهيم .

- تتحدد طبيعة المصطلح بطبيعة العلاقة المرجعية الجديدة التي تعرف الوحدة المصطلحية كاسم مشير إلى مفهوم خاص ، و الاسم كلمة و لكن الدائرة العرفية للاصطلاح تشمل كل من يستخدمه من العلماء المختصين ، أما الدائرة العرفية للكلمة فهي تنبع من استعمالها بمعانيها الموضوعة لها .و هكذا يصير المصطلح مركزيا بالنسبة لحقل مفهومي بينما كلمات اللغة تؤدي وظيفتها التعبيرية المعتادة ؛ و لكي تحول الكلمة إلى مصطلح لابد أن تكون قادرة بحدودها الدلالية السائدة على أن تحتوي حدودا دلالية بديلة. و عليه فإن المصطلح يتميز عن الكلمة من حيث انتمائه إلى منظومة مصطلحية اكتسب في إطار تصورات نظرية دلالات مضبوطة أصبح محروما معها من حق الانزياح اللساني المباح للكلمات العادية حتى يؤدي مهامه الإجرائية العلمية . ومعنى هذا أن « ليس لوجود النظام المصطلحي معنى خارج الحقل الذي يولد الحاجات المصطلحية و يحددها »[31]. ذلك أن اللغة العلمية هي – أولا و قبل كل شيء – خطاب علمي ، و هذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي و الجهاز اللغوي .

- إن تحليل مضمون المصطلح يكشف عن درجة عالية من الدقة و البعد عن اللبس من جهة و الإيحاءات الوجدانية من جهة أخرى ؛ فمصطلحات العلوم تتمتع بمضامين محددة معينة ، فلا تحتمل الترادف اللغوي و لا تعرف خاصية الاشتراك اللفظي داخل الحقل المعرفي الواحد ، فكأنما – يقول " حسين يوسف خريوش " - « الاسم يصطبغ بالمفهوم الاصطلاحي الذي لا يلتبس بغيره و يستغني بنفسه عما سواه »[32]؛ ذلك أن المصطلح في الواقع لا ينفصل عن البحث العلمي الدقيق و العلم لا يقوم على العفوية و المزاجية الفردية ، و بهذا المعنى فالعلم في نهاية الأمر مصطلحات تم اختيارها بدقة و موضوعية؛

وعملية الاختيار هذه هي عملية إبداعية يقوم بها المتخصص و هي تتسم ببعدها عن الاحتمالية. يقول " شوقي جلال محمد " : « المصطلح قرين و نتاج نشاط البحث العلمي، و المصطلح مفهوم و المفهوم لا يتحصل إلا من خلال و بفضل نشاط البحث العلمي و معايشة العلم ، لأن المصطلح لغة أي فكر أو المفهوم و الذي هو الوجه الآخر للفعل الاجتماعي في وحدة وتكامل »[33] و يقول في موضع آخر : « المصطلح لغة ، و اللغة فكر و الفكر وجه تعبيري للفعل الاجتماعي »[34] ؛ إذ للمصطلح بعد آني واقعي و هناك علاقة دائمة بينه و بين مستخدميه من جهة و الواقع الاجتماعي و الثقافي من جهة أخرى. لهذا يجب على كل من نصب نفسه للإسهام في بناء اللغة العلمية أن يكون متخصصا و تكون لديه القدرة على اختيار أنسب الألفاظ حتى يكون بعيدا عن اللبس المؤدي إلى الاجتهاد و التأويل إذ المصطلح هو « الحد أو الخط المعين للحدود ، فهو يمثل حقلا يمكن العمل في نطاق حدوده ضمانا لعدم التشتت و الضياع »[35]؛ و عليه فالمصطلح العلمي يطلق على حيز معين من الواقع و يخصه بمعنى ، بحيث أن الاسم ينطبق فيه على مسمى واحد و لا ينطبق على سواه . و هذا المبدأ ينفي الاشتراك في المعنى و الترادف. و قد حدد علماء المصطلح جملة من الشروط الواجب توافرها في المصطلح المفضل ، فذكروا أن المصطلحات المتفق عليها يجب أن تكون واضحة ، دقيقة ، سهلة النطق ، و أن يشكل المصطلح الواحد منها جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات ، ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم .

على عماد هذه الحقيقة يمكن القول في نهاية المطاف إن توفق المصطلح في أدائه لمفهوم معين يوكل أمره إلى الاستعمال أولا ثم إلى مدى توافر شرطي الصحة و الملاءمة الاصطلاحيين ؛ أما شرط الصحة فيتمثل في الضبط المفهومي للمصطلح أي القيام بالتعريفات المرجعية الضرورية، إذ المبتغى من العلوم معانيها . أما الملاءمة فتحصل بحيازة اللفظ المقترح للاصطلاح الاستساغة اللازمة . فصل " تمام حسان " القول في هذين الشرطين فرأى أن خلق المصطلحات و اختيارها يخضع للاعتبارات الآتية[36] :

- أن هذا الاصطلاح المستعمل لا يدل إلا على مدلول واحد.
- أن دلالته عليه إنما هي بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز و أن هذا عرف خاص.
- أن هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر على نحو ما يحدث أحيانا في المفردات و الأساليب غير العلمية أي أن الدلالة لابد أن تحدد قبل الاستعمال.
- أن يكون لفظ الاصطلاح مختصرا حتى يسهل تداوله .
- أن يكون منسجما قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها.

هذه إلمامة يسيرة حاولنا،من خلالها،أن نوضح بعض الجوانب ذات الاتصال الوثيق بعلم المصطلح،و ما تركيزنا على المصطلح و علاقته بالوحدة المعجمية إلا لنبين انتماءه إلى المعجم القطاعي باعتبار أن للوحدة المصطلحية ضرورة في نشأة العلوم ونضجها؛إذ لا يمكن أن يتحدث عن العلم بغير جهازه المصطلحي و العلم في نهاية الأمر مصطلحات تمّ اختيارها لتكون علامات واسمة لمتصوراته الذهنية .

الهوامش

1. - Alain Rey : la terminologie noms et notions , que sais – je ? presses universitaires de France / paris /, 1 ère édition , 1979 , p 8 .
2. – توفيق الزيدي : تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية ، علامات ،المملكة العربية السعودية ، المجلد 02 ، الجزء 08 ، 1993 ، ص 179 .
3. - علي القاسمي : مقدمة في علم المصطلح ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ط2 ، 1987 ، ص 18 .
4. - المرجع نفسه ، ص 19 .
5. - محمد حلمي هليل : أسس المصطلحية ، علامات ، المملكة العربية السعودية ، المجلد 02 ، الجزء 08 ، 1993 ، ص 290 .
6. - تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية، علامات 2 / 8، 1993، ص 179.
7. - المرجع نفسه ص 179 و 180 .
8. - عبد السلام المسدي : قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، دط ، 1984 ، ص 22 .
9. - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ص 22 .
10. - اللغة الثانية في إشكالية المنهج و النظرية و المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1 ، 1994 ، ص 171 .
11. - الحاج صالح ، فاسي الفهري و آخرون : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي – فرنسي – عربي) ، مطبعة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تونس ، دط ، 1989 ، ص 144 .
12. - مبارك مبارك : معجم المصطلحات الألسنية ، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1 ، 1995 ، ص 288 .
13. - محمد الديداوي : الترجمة و التواصل ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء – المغرب ، دط ، دت ، ص 48 .
14. - عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات و اللغة العربية ، منشورات عويدات ، بيروت – باريس ، ط1 ، 1986 ، ص 395 .
15. - السعيد خضراوي : الترجمة و المصطلح ، مجلة المترجم ، جامعة وهران – السانية ، عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول استراتيجية الترجمة ، العدد 02 ، جويليه –

سبتمبر 2001 ، ص 55 .
16. - اللسانيات و اللغة العربية ، ص 395 .
17. - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ، ص 23 .
18. - إبراهيم بن مراد : المعجمية و علم المعجم ، مجلة المعجمية ، تونس ، العدد 08، 1992 ، ص 6 .
19. - اللسانيات و اللغة العربية ، ص 396 و 397 .
20. - محمد الديداوي : الترجمة و التواصل ، ص 48 .
21. - إبراهيم فتحي : معجم المصطلحات الأدبية، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، تونس، ط1، 1986، ص 89 .
22. - عبد السلام المسدي و آخرون : تأسيس القضية الاصطلاحية ، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات بيت الحكمة ، تونس، دط ،1989 ، ص 79 .
23. - تأسيس القضية الاصطلاحية ص 78.
24. - الفاسي الفهري : المقارنة و التخطيط في البحث اللساني العربي ، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط1 ، 1998 ، ص 137 و 138.
25. - عز الدين البوشيخي : قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جدة، سلسلة ندوات و مناظرات 08 ، ط1 ، 1998 ، ص 31 .
26. - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ، ص 13 .
27. - عبد السلام المسدي : المصطلح النقدي ، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر و التوزيع ، تونس، دط ، 1994 ، ص 14 .
28. - ينظر عمار ساسي : المصطلح في اللسان العربي بين آليات صناعته و أدوات ترجمته ، المترجم، جامعة وهران – السانية ، العدد2 ، جويلية - سبتمبر2001 ، ص 67. - حمزة قبلان المزيني : المشكل غير المشكل : قضية المصطلح العلمي ، علامات ،المملكة العربية السعودية ، المجلد 2 ، الجزء 8 ، 1993 ، ص 14 .
29. - ينظر تأسيس القضية الاصطلاحية ص 84
30. - تأسيس القضية الاصطلاحية ص 97.
31. - حسين يوسف خريوش : التسمية ماهيتها و فلسفتها و خصائصها الدلالية ، مطبعة جامعة اليرموك ، الأردن ، دط ، 1991 ، ص 26 .
32. - شوقي جلال محمد: تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ضمن الترجمة في الوطن العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1، فبراير 2000، ص 109.
33. - المرجع نفسه ص 107 .
34. - عز الدين إسماعيل: جدلية المصطلح الأدبي، علامات، المجلد 2، الجزء 8، 1993، ص 112.
35. - تمام حسان : اللغة بين المعيارية و الوصفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، دط ، 2001 ، ص 155 .